الأمم المتحدة

E/CN.3/2001/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 December 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجالات: تنسيق المؤشرات الإنمائية في سياق متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

تقرير مقدم من اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي عن تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية التقرير المقدم من اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي عن تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات الإحصائية والذي يرد في المرفق. والغرض من هذا التقرير هو إحاطة اللجنة الإحصائية بإنشاء الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين وبرنامج عمله وتنظيمه. ويقدم التقرير معلومات أساسية عن إنشاء الاتحاد وكيفية تنظيمه وبرنامج عمله.

نقاط للمناقشة

٢ - وقد تود اللجنة مناقشة الكيفية التي يمكن أن يساهم بها اتحاد الشراكة في تحقيق الهدف المتمثل في بناء القدرات الإحصائية على نطاق العالم.

* E/CN.3/2001/1.

060200 050200 00-81673 (A)
0081673

مرفق

تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات الإحصائية

تقرير مقدم من اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٤	٣
ثانيا – الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين	٥-١٥	٤
ألف – الأهداف	٥-٨	٤
باء – برنامج العمل	٩-١٠	٥
جيم – التنظيم والإدارة والإبلاغ	١١-١٣	٥
دال – الخطوات التالية	١٤-١٥	٥
ثالثا – قضايا للمناقشة	١٦-١٧	٦
تذيل – الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين		٧

أولا – معلومات أساسية

١ – ركزت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على مدى العقد المنصرم على الأبعاد المختلفة للفقر البشري. وكنتيجة لهذه المؤتمرات تم تحديد الأهداف الإنمائية الدولية للحد من الفقر والتي تحظى بمستوى لم يسبق له مثيل من الدعم الدولي. وأثبتت الأهداف الإنمائية الدولية أنها أداة قوية لبناء الإرادة السياسية المطلوبة للحد من الفقر المدقع. فعلى سبيل المثال ساهمت في وضع تصور لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار البنك الدولي للتنمية الشاملة كما ساعدت على تعبئة الرأي العام في البلدان المانحة. وتم تحديد كل من الأهداف الكمية والنوعية ووضع عدد من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في مجال التنمية[أ].

٢ – ولا تمثل المؤشرات سوى جانبا فقط من الصورة. وهي مستمدة كلها من النظم الإحصائية الوطنية. وهناك حاجة لنظم إحصائية فعالة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ولتعزيز التنمية من خلال توفير الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة ومن أجل الإدارة الاقتصاديه الكلية وتخصيص الموارد النادرة بطريقة فعالة وتحميل الحكومات المسؤولية عن سياساتها وأنشطتها. وبالرغم من أن أيا من هذه الأمور لم يكن جديدا فإن قوة الدعم السياسية التي أوجدتها الأهداف الإنمائية الدولية وما ارتبط بها من عمليات مثل خفض الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعداد استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر قد زادت من أهمية الإحصائيات على الصعيد الدولي بشكل لم يُعرف من قبل.

٣ – ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ بالعمل على مواءمة وترشيد المؤشرات الأساسية وشدد على الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية كأساس ضروري. ولاحظ المجلس في القرار ١٩٩٩/٥٥ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ الحاجة إلى التنسيق بين الوكالات الدولية لتفادي الازدواجية وضمان القابلية للمقارنة في الطرق الإحصائية في مجالات تعريف المؤشرات وجمعها وتفسيرها. وطلب إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أن تلعب دورا تسهيليا في إنشاء الشبكة اللازمة بين جميع أصحاب المصلحة الإحصائية. وحث المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ البلدان وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات التمويل الثنائي ومؤسسات بريتون وودز ووكالات التمويل الإقليمية على العمل معا بشكل وثيق من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١٩٩٩/٥٥ وتعبئة الموارد وتنسيق جهودها لدعم بناء القدرات الإحصائية الوطنية للبلدان النامية لا سيما في أقل البلدان نموا (القرار ٢٠٠٠/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الفقرة ٤).

٤ – وبالرغم من ازدياد الطلب على الإحصائيات فلا يزال هناك نقص حاد في الجهود الوطنية والدولية المتعلقة ببناء قدرات إحصائية ملائمة ومستدامة. كما أن هنالك حاجة ماسة إلى تحقيق زيادة كبيرة في مستوى التمويل واستخدامه بفاعلية لتنسيق النُهج المستدامة في بناء القدرة الإحصائية. ولمعاملة القدرة الإحصائية كمجال ذي أولوية من قبل الحكومات الوطنية والوكالات الدولية، تبرز الحاجة إلى زيادة الوعي بأهمية تقديم الإحصائيات ذات الصلة في الوقت المناسب من أجل رسم السياسات والإدارة والرصد وتحقيق المساءلة بطريقة ديمقراطية. ويتعين أن يقدم المانحون مساعدة تقنية أكثر تنسيقا واتساقا من أجل دعم الجهود الوطنية في بناء القدرات المتعلقة بإصدار الإحصائيات وتحليلها واستخدامها.

ثانيا – الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

ألف – الأهداف

٥ – للمساهمة في هذه العملية ولتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليها أعلاه نظمت الأمم المتحدة بالاشتراك مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية جلسة في باريس يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ جمعت بين مجموعة واسعة من الإحصائيين وواضعي السياسة من مختلف المجالات. وشدد الاجتماع على الحاجة إلى وضع استراتيجية منسقة تعالج ما يلي:

- الحاجة إلى التزام الإحصائيين وزملائهم بنشر إحصائيات جيدة النوعية وذات صلة بالموضوع وزيادة استخدامها في تنفيذ السياسات التي تعتمد على الأدلة؛
- اتباع نهج منظم في بناء نظم إحصائية أفضل تشمل مجمل نطاق الإحصائيات اللازمة لدعم التنمية والتي يمكن استمرارها في المستقبل؛
- استخدام التكنولوجيات الجديدة الملائمة؛
- إقامة روابط أفضل بين مستخدمي الإحصائيات وواضعيها وبين المانحين والبلدان النامية؛
- التزام الحكومات الوطنية بتوفير التمويل الواقعي للأنشطة الإحصائية؛
- زيادة تمويل المانحين لبناء القدرة المستدامة التي تلبي الاحتياجات الوطنية والدولية؛
- اتباع نهج استراتيجي أكثر يستند إلى المبادرات الحالية؛
- قيام إدارة فعالة ومتسقة للاستراتيجية على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ – وأعلن الاجتماع قيام اتحاد الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين لكي يعكس الالتزام بالجمع بين الشركاء الإنمائيين لتحقيق الهدف المتمثل في تزويد عمليات رسم السياسات التي تستند إلى الأدلة بالإحصائيات (انظر التذييل). ووافق المشاركون على الأهداف القصيرة والطويلة الأجل التالية:

- تشجيع ودعم برامج بناء القدرات الإحصائية في البلدان الفقيرة في سياق استراتيجياتها للحد من الفقر وأطر التنمية الشاملة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- تطبيق الشراكة لتشجيع المبادرات الإحصائية الفعالة والمنسقة بشكل جيد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٧ – وتعالج الشراكة بصفة خاصة أهمية الشراكات الإنمائية وتؤكد على أهميتها وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- التسليم بأن أهم مساهمة في التنمية هي التي يقدمها السكان والحكومات في البلدان النامية؛
- بوضع البلدان في مركز القيادة في بناء الشراكات والالتزام بالاستراتيجيات الإنمائية؛
- الحاجة إلى التزامات طويلة الأجل من قِبَل الشركاء الإنمائيين على أن تدعمها موارد ملائمة؛
- الوكالات الدولية التي تعمل من خلال التعاون والتدخلات التي يكمل بعضها بعضا؛
- زيادة التنسيق والتعاون التقني.

٨ - ولقد تم التأكيد منذ البداية على أن الاتحاد ليس وكالة منفذة وإنما يتمثل دوره بدلا من ذلك في زيادة أهمية الإحصائيات لتسهيل التنسيق بشكل أفضل لأنشطة بناء القدرات وتبادل المعلومات بين الأعضاء وليعمل كعامل حفاز من أجل التنمية. وهو لا يملك موارد خاصة به بخلاف ميزانية محدودة لا تغطي سوى التكاليف الإدارية لأمانة صغيرة وتنظيم حلقات عمل إقليمية.

باء - برنامج العمل

٩ - ركز الاتحاد طوال السنة الماضية على زيادة الدعم من أجل الأهداف السابقة. ويصل عدد أعضائه حاليا إلى ٤٠٠ عضو يشكلون مزيجا إقليميا واسعا ومجموعة من راسمي السياسات والإحصائيين على الصعيدين الوطني والدولي. وتم الاتفاق في الاتحاد الذي انعقد بكامل هيئته في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على مجالَين رئيسيين للأنشطة في للسنة التالية:

- تنظيم اجتماعات إقليمية لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تحقيق أهداف الشراكة في مختلف المجالات؛
- إنشاء ثمانية أفرقة عمل للاطلاع بعمل الاتحاد في عدد من المجالات ذات الأولوية[ب].

١٠ - ونظرا لأن اتحاد الشراكة لا ينفذ مشاريع أو برامج فقد كان من المهم إقامة روابط مع الوكالات التي تعمل في دعم بناء القدرات الإحصائية. فمن المتوقع أن يعمل الاتحاد كعامل حفاز يتراجع عندما يتقدم الشركاء الإنمائيون للاضطلاع بالعمل. وسيتم تمويل أنشطة بناء القدرات وتنفيذها على أساس كل بلد على حدة بواسطة الوكالات الوطنية والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. ولدعم هذه العملية أنشأ البنك الدولي مؤخرا على سبيل المثال صندوقا استئمانيا لبناء القدرات الإحصائية ويتوقع أن يعمل هذا الصندوق على نحو وثيق مع الاتحاد. ويشرف على عمل الصندوق فريق استشاري يضم الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأمانة اتحاد الشراكة إضافة إلى المانحين الثنائيين المشاركين.

جيم - التنظيم والإدارة والإبلاغ

١١ - اتحاد الشراكة مفتوح لكل من له اهتمام بأهداف الاتحاد ويرغب في الانضمام إليه. ويتألف الهيكل الإداري الرئيسي من الأعضاء الذين يجتمعون كاتحاد مرة في السنة. أما الأنشطة اليومية فتديرها أمانة صغيرة يوجد مقرها حاليا في مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس.

١٢ - وفي الفترة الواقعة بين اجتماعات الاتحاد بكامل هيئته يتم توجيه الأنشطة بواسطة لجنة توجيهية انتخب أعضاؤها بواسطة جميع الأعضاء. وتم إنشاء لجنة مؤقتة لتسيير الأمور حتى اجتماع الاتحاد المقبل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وتشمل عضوية اللجنة ممثلين للبلدان النامية والمانحين الثنائيين والأمم المتحدة واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

١٣- وبالإضافة إلى التقارير المقدمة إلى الأعضاء أثناء اجتماع الاتحاد السنوي رئي في الاجتماع التأسيسي المعقود في عام ١٩٩٩ أن يقدم الاتحاد تقريرا سنويا عن التقدم المحرز إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل هذا التقرير المرحلة الأولى في هذه العملية.

دال - الخطوات التالية

١٤ - ستكون السنة القادمة سنة حاسمة بالنسبة لاتحاد الشراكة. فهي ضرورية لكي ينتقل الاتحاد من مناقشة المشاكل التي تواجه الإحصائيين في البلدان النامية إلى تنفيذ العمل الموضوعي وتعزيز الهيكل الإداري. وسيتيح ذلك للاتحاد أن يحظى بالديناميكية والملكية الواسعة اللازمة

لنجاحه. وهو يحتاج لأن يبني على قوة الدفع المتولدة من حلقات العمل دون الإقليمية ومن العمل الذي أنجزته اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بالفعل في وضع مبادئ توجيهية هادفة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلق بالإحصاءات (انظر E/CN.3/1999/19، المرفق).

١٥ - وتبرز الحاجة على المديين المتوسط والطويل إلى استعراض نظام وهيكل الاتحاد. وقد تلقت الأمانة الدعم حاليا من عدد من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف وتوفر التمويل لفترة سنتين إضافيتين. ولكن سيكون من الضروري بعد هذه النقطة استعراض برنامج العمل والتمويل والهيكل والموقع.

ثالثا - قضايا للمناقشة

١٦ - اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة مدعوة لدراسة هذا التقرير والعرض الشفوي الذي سيقدم في اجتماع آذار/مارس لملاحظة التقدم المحرز ولتقديم المشورة عن الكيفية التي يمكن أن يعمل بها اتحاد الشراكة مع اللجنة من أجل تنفيذ قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٥٥ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠٠/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ المتعلق بالمؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمتناسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وكيف يستطيع عمل اتحاد الشراكة أن يحقق بشكل أفضل أهداف هذين القرارين وتلبية الاحتياجات لبناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية؟

١٧ - وهناك سؤال رئيسي عن الكيفية التي يمكن بها إدارة التعاون والتنسيق بشكل أفضل بين اتحاد الشراكة واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. واللجنة مدعوة أيضا إلى النظر في الكيفية التي يمكن أن تشارك بها وبفعالية في اجتماعات الاتحاد وهياكله الإدارية. ويتمثل موضوع آخر في الكيفية التي يمكن بها استخدام التقرير السنوي الذي يقدمه اتحاد الشراكة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التبادل الفعال للمعلومات وتعزيز التنسيق بشكل أفضل.

الحواشي

(أ) يشمل ذلك مجموعة الحد الأدنى للبيانات الاجتماعية القومية والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع والمجموعة الرئيسية من مؤشرات التقدم الإنمائية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والأمم المتحدة. وقد أحرزت صناديق ووكالات الأمم المتحدة تقدما في محاولة تخفيف العبء عن قوائم المؤشرات المتخصصة في متابعة المؤتمرات من خلال الموافقة على مؤشرات التقييم القطري المشترك. ويستخدم ذلك من أجل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتلجأ إليه الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرون عند اختيار المؤشرات لرصد الاستراتيجيات الإنمائية القطرية. ويتصل بالموضوع أيضا نظام نشر البيانات العامة لصندوق النقد الدولي وهو لا يقدم مجموعة محددة من المؤشرات لرصد التقدم الإنمائي وكذلك المؤشرات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بسوق العمل.

(ب) ترد معلومات إضافية عن الاتحاد وبرنامج العمل الحالي في تذييل هذا المرفق.

تذييل

الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

ما المقصود بالشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين؟

١ - الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين هي عملية دولية جديدة ينهض بها اتحاد عالمي من واضعي السياسات والإحصائيين ومستخدمي المعلومات الإحصائية في مجال دعم التنمية. وهي ليست وكالة دولية جديدة، حيث إنها تعمل من خلال الوكالات القائمة.

ما الغرض من هذه الشراكة ؟

٢ - تهدف الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين إلى بناء القدرات الإحصائية باعتبارها الأساس لوضع سياسات إنمائية فعالة، وذلك بالمساعدة على وضع أنظمة إحصائية حسنة الإدارة وتتمتع بالموارد المناسبة.

٣ - كما أن هذه الشراكة تستهدف على المدى البعيد المساعدة على الترويج لثقافة تعتمد على الأدلة العلمية في وضع السياسات ورصدها في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية الفقيرة، مما سيعمل بدوره على تحسين الشفافية والمساءلة ونوعية الحكم.

٤ - وكما ذكرت كلير شورت (١٩٩٩): ”إن البلدان، حينما لا تكون تحت أيديها إحصائيات عالية الجودة، تغدو في وضع لا يتيح لها فعالية التخطيط أو الرصد لنشاطها الإنمائي. كما أن القرارات التي تتخذ بناء على معلومات غير سليمة تبدد الموارد الضئيلة، مما يؤثر بصفة خاصة على الفقراء الذين هم أعجز الناس عن مواجهة تلك العواقب“.

ما الذي يمكن أن تسهم به هذه الشراكة؟

٥ - يعمل اتحاد الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين على تعزيز التخطيط الاستراتيجي لتلبية احتياجات أطر التنمية الوطنية من المعلومات ويوفر المساعدة في هذا الصدد. وهو مصدر للخبرات الدولية ويشجع بلدان الجنوب على التعاون فيما بينها. وييسر استخلاص الدورس المستفادة وتقاسم أفضل الممارسات. ويشجع على قيام حوار أشد فعالية حول التعاون التقني الدولي وتنسيقه. كما أنه سيُعد وينشر مواد للدعوة.

٦ - ويهدف اتحاد الشراكة إلى رفع الوعي بأهمية الإحصائيات والتحليلات وزيادة الطلب عليها. ورغم أنه لا يملك سوى أموال محدودة لتنظيم حلقات عمل إقليمية، لكن

قائمة أعضائه تشمل وكالات إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء. والهدف هو الاستفادة من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية القائمة، وتحقيق زيادة مطردة في الموارد المخصصة لبناء القدرات الإحصائية. وينهض اتحاد الشراكة بدور العنصر الحفاز الذي يتنحى جانباً عندما يعمل الشركاء الإنمائيون في كل بلد على حدة على تقدم هذا العمل.

كيف يؤدي عمله؟

٧ - يسير اتحاد الشراكة في عمله على هدي أعضائه. وسينظم خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ سلسلة من حلقات العمل الإقليمية للتوعية بالتعاون الإقليمي وتحري نطاقه. ثم تعقبها جهود لبناء القدرات الوطنية والإقليمية مما سيحقق التضافر بين مستخدمي الإحصائيات ومُعديها والمجتمع المدني في سياق سياسة عامة.

٨ - وتماشياً مع مجال اهتمام السياسة الراهنة، يركز اتحاد الشراكة أول ما يركز على مساعدة البلدان على التوسع إلى أقصى حد في استخدام المعلومات الموجودة في إعداد ورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بينما يرسي الأساس لبناء القدرات الإحصائية المستدامة من أجل المساعدة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ويشمل نطاق عمله هذا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض، كما يغطي البلدان الرائدة في مجال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي.

كيف يمكن للبلدان أن تشارك؟

٩ - يمكن للحكومات الراغبة في الحصول على المشورة والمساعدة بشأن تنمية القدرات الإحصائية المستدامة أن تخاطب اتحاد الشراكة من خلال عدد من القنوات. وهي تشمل ممثلي الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الأمانة العامة لدى هذه الأقطار.

مبادئ الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

١٠ - إن هذه الشراكة نموذج عملي لتطبيق مبادئ الشراكة على التعاون الإنمائي. وتعترف هذه المبادئ بأن أهم إسهام في مجال التنمية هو ما تقدمه شعوب وحكومات البلدان التي تمارس التنمية. وهي تركز على الحاجة إلى وضع الملكية والقيادة في يد البلدان، وتقاسم الالتزامات الدولية والمحلية طويلة الأجل وتحسين سبل التعاون التقني المنسق.

١١ - وتطبق الشراكة المبادئ التوجيهية الهادفة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلق بالإحصاءات (E/CN.3/1999/19، المرفق) التي أقرتها اللجنة الإحصائية في

آذار/مـارس ١٩٩٩. وهـي مبـادئ تؤكـد حاجـة التنميـة الإحصائيـة إلى التخطيـط الجيـد واستشراف منظور عريض لكل من الاحتياجات المطلوبة من المعلومات والإمدادات منها، والانطلاق من أولويات احتياجات المستعملين، والاستفادة من النظم القائمة.

١٢ - وكما ذكرت كيث موهاكنيزي، مديرة الشؤون الاقتصادية، أوغندا، ١٩٩٩: ''إن الإحصائيات هي العين التي يرى بها واضعو السياسات''.

تحديد الأولويات في الأجلين القصير والطويل للمواءمة بين العرض والطلب من أجل البيانات الداعمة لاستراتيجيات التنمية الوطنية

يولد عملية استراتيجيات التنمية الوطنية الطلب على ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات، هي: لتكوين أساس مرجعي؛ ولاختيار التدخلات العامة ذات الأثر القوي والمستمر؛ ولرصد النتائج. ويوفر النظام الإحصائي الوطني، في أوسع تعريفاته، البيانات. وتشمل عناصره الرئيسية ما يلي: الهيكل العام؛ والإطار التشريعي؛ وعمليات الإدارة والتنسيق؛ وتوافر الموارد؛ والمهارات والخبرات التقنية لدى القائمين عليه (انظر الشكل).

والهدف في المدى القريب هو توليد المؤشرات ذات الأولوية المطلوبة لاستراتيجية التنمية الوطنية وتحسين سبل النشر والتحليل والاستخدام للبيانات القائمة. أما الهدف في المدى البعيد، فهو تحسين فهم تأثير التدخلات، مما يتطلب استثماراً لتعزيز القدرات.

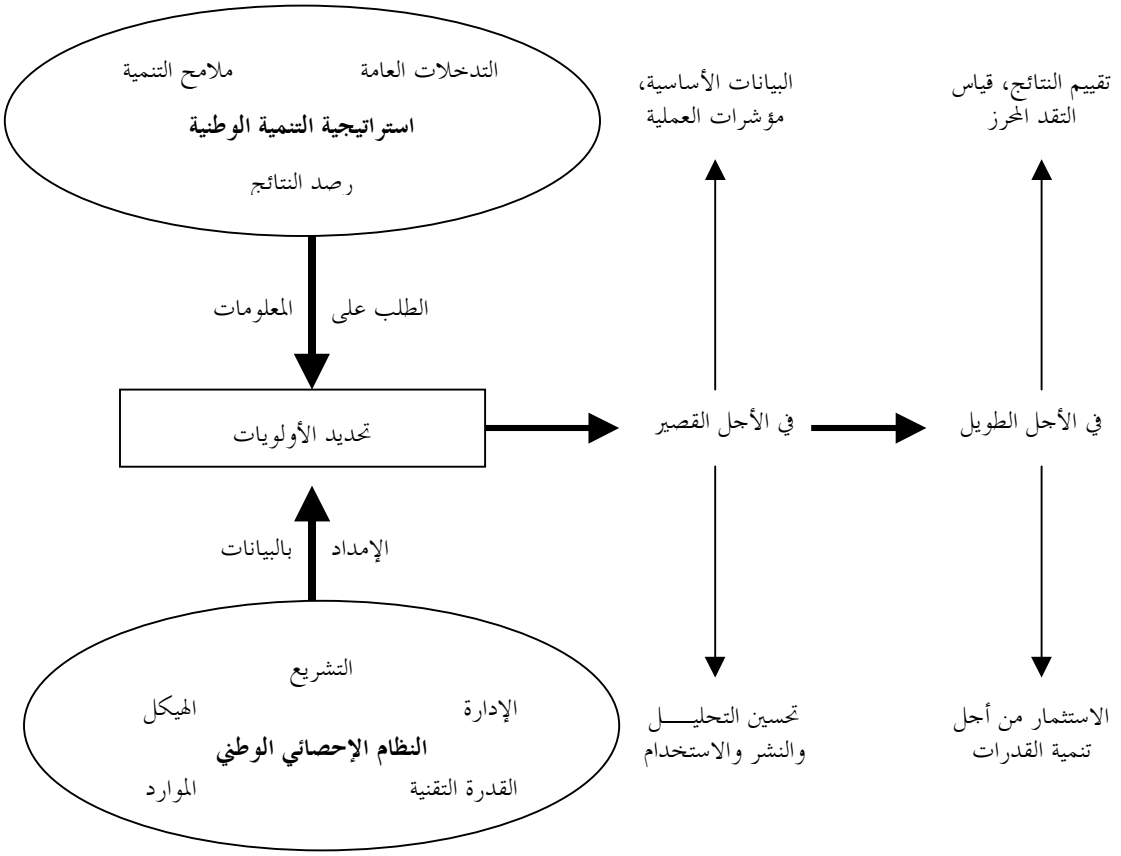

الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين في السياق

١٣ - وُلِدت الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين في اجتماع عُقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ضم لفيفاً من كبار الإحصائيين وواضعي السياسات من بلدان ووكالات مختلفة. وقد عُقد هذا الاجتماع بمبادرة من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بشأن المؤشرات وبناء القدرات الإحصائية. وقد تناوبت رئاسة الاجتماع اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وألقت كلير شورت، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الكلمة الرئيسية في الاجتماع.

١٤ - وجاء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار عملية متابعة منسقة قامت بها الأمم المتحدة للمؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات من القرن العشرين. وقد وضعت

تلك المؤتمرات أهدافاً إنمائية كثيرة محددة كمياً تبغي تحقيقها خلال فترات تمتد حتى عام ٢٠١٥. وأدت هذه الطفرة الناشئة إلى تصاعد في الطلب على مؤشرات لقياس التقدم.

١٥ - وكشفت هذه الطفرة للكثير من البلدان أنها تفتقر إلى البيانات المناسبة من حيث التوقيت والقابلية للمقارنة والشمول، وهو ما أعدت هذه الشراكة لمعالجته. وبينما تستهدف هذه الشراكة جميع الإحصائيات التي يحتاجها أي بلد لتحديد ورصد تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأدى اختيار بعض أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة للرصد المنتظم إلى زيادة الوعي بأزمة الإحصاء، التي أدت إلى طرح مبادرة الشراكة.

١٦ - ومن الأمثلة الرئيسية على الانتقائية الأهداف السبع للتنمية الدولية التي ترمي بحلول عام ٢٠١٥ إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع بمقدار النصف، وتعميم فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي والاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية؛ وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال بمقدار الثلثين، ومعدل وفيات الأمهات بمقدار الثلاثة أرباع، والوصول بحلول عام ٢٠٠٥ إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وقد وقع الاختيار على حوالي ٢١ مؤشراً لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف.

١٧ - والشراكة هي حجر الزاوية للجهود الرامية إلى توفير إحصائيات يعول عليها لرصد هذه الأهداف، وكذلك وضع قوائم المؤشرات التكميلية الأخرى مثل مؤشرات التقييم القطري المشترك ومجموعة الحد الأدنى للبيانات الاجتماعية الوطنية التي وضعتها الأمم المتحدة.

١٨ - ولُب المسألة أن القدرة الإحصائية ليست مطلوبة هنا لرصد التقدم المحرز فحسب، بل أيضا لتحقيقه. فتحديد الاحتياجات والمعرفة الشاملة بالموارد والقيود تشكل كلها معلومات ذات أهمية كبرى للحكومة التي تبغي وضع وتنفيذ سياسات ملائمة منصفة للفقراء. وبدون إحصائيات مناسبة من حيث التوقيت وموثوقة، يجد واضعو السياسات أنفسهم يسيرون في ظلام ويتسلل الخطأ إلى قراراتهم.

١٩ - ويوضح الهرم اعتماد أهداف التنمية الدولية ومجموعات المؤشرات على النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية التي تدعمها النظم والمعايير القائمة.

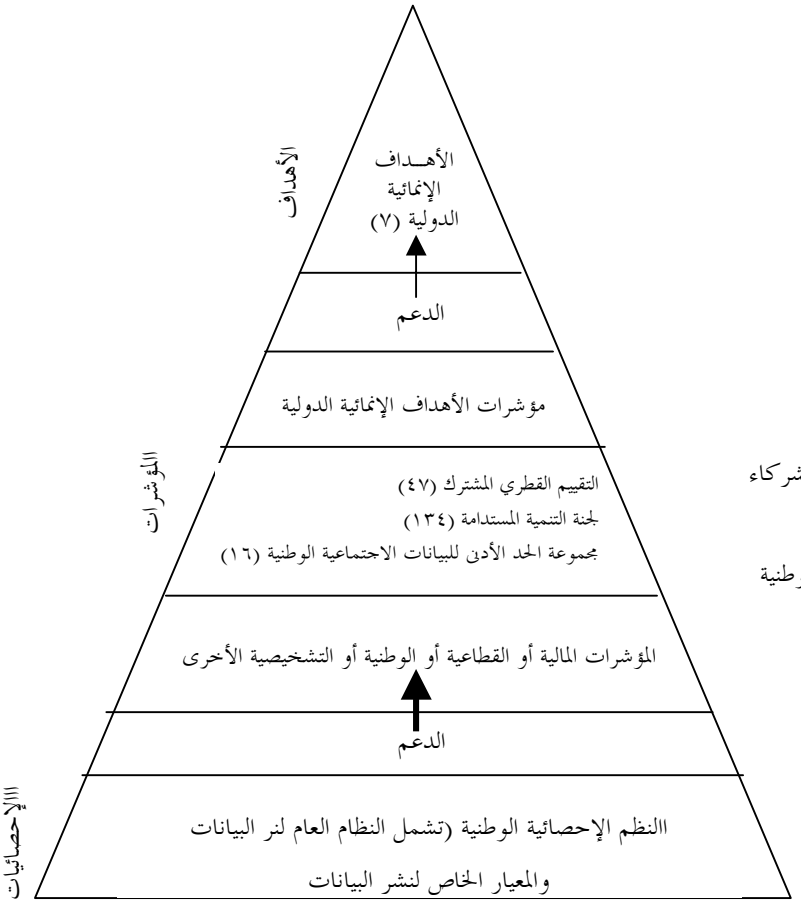

العضوية

٢٠ - يضم اتحاد الشراكة في عضويته مسؤولين حكوميين وأعضاء في منظمات إقليمية ودولية وهيئات مهنية ومؤسسات أكاديمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد أعضاء الاتحاد ٤٠٠ عضو تقريباً من أكثر من ١٠٠ بلد ويمثلون ١٩٦ وكالة. وأكثر من ثلثي البلدان الأعضاء من بين البلدان النامية. وباب العضوية مفتوح أمام أي شخص يتمتع بخبرة عملية ويرغب في التعاون من أجل تحسين صنع السياسات من خلال وضع إحصائيات مناسبة يعول عليها.

كيف يمكن للأعضاء المشاركة

٢١ - لدى اتحاد الشراكة أفرقة العمل التالية، التي تمارس عملها بصفة أساسية عن طريق البريد الإلكتروني. والأعضاء مدعوون إلى الانضمام إلى الأفرقة التي يمكن أن يساهموا فيها:

(أ) مواد الدعوة: إبراز أهمية المعلومات الأفضل؛

(ب) تبادل المعلومات: مشروعات وأحداث من أجل بناء القدرات الإحصائية؛

(ج) استراتيجيات إعلامية متتابعة: عمليات وتجارب متعلقة بالاستراتيجيات؛

(د) المؤشرات: رصد الفقر والقدرات الإحصائية؛

(هـ) المنهجيات والتكنولوجيات: التطورات الجديدة والتكاليف؛

(و) التعداد: تمويل وإدارة التعدادات.

أمانة اتحاد الشراكة

٢٢ - تتولى خدمة اتحاد الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين أمانة صغيرة مقرها باريس، وهي جزء من إدارة التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتولى لجنة توجيهية تسيير الاتحاد، وهي تضم في عضويتها ممثلين للبلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية من كل منطقة في العالم والجهات المانحة الثنائية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية.

٢٣ - ويمكن زيارة موقع اتحاد الشراكة على الشبكة العالمية على العنوان التالي www.paris21.org. ويمكن الاتصال بالأمانة العامة على العنوان الإلكتروني التالي contact@paris21.org أو العنوان البريدي التالي Room 1642, 2 rue André Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France، أو عن طريق الهاتف: 51 90 24 45 1 33+، أو عن طريق الفاكس: 46 61 30 44 1 33+.